الجمهورية التونسية
REPUBLIQUE TUNISIENNE
وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

الميزانية المراعية لحقوق الطّفل

مذكّرة تفسيرية لبطاقة تكريس حقوق الطفل- تعهدات

يونيسف
لكل طفل

سبتمبر2024

الفهرس

قائمة الجداول.....3

المقدمة.....4

1. المصطلحات.....5
2. تفسير محتوى الوثيقة.....7

1.2 السياق العامّ.....8

2.2 مساهمة السياسات العمومية في تكريس حقوق الطفل.....8

1.2.2 الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل.....8

2.2.2 خطة عمل لتنفيذ تعهدات البرنامج n تجاه حقوق الطفل.....10

3.2.2 التحليل المراعي لحقوق الطفل.....13

3.2ملخص تعهدات المهمة تجاه حقوق الطفل.....14

قائمة الملاحق.....17

الملحق 1: بطاقة تكريس حقوق الطفل – تعهدات.....18

الملحق 2: بطاقة المؤشرات.....25

قائمة الجداول

الجدول 1: الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل

الجدول 2: الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية لحقوق الطفل

الجدول 3: الأنشطة المراعية لحقوق الطفل ومؤشراتها

الجدول 4: ملخص الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل

الجدول 5: ملخص الأنشطة المراعية لحقوق الطفل حسب المحور

المقدّمة

لطالما أكدت الحكومة التونسية التزامها الكامل بحقوق الطفل من خلال المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1991. تعتبر هذه الوثيقة الرئيسية التي تحدد الحقوق الأساسية للطفل، علامة راسخة الآن في التشريعات التونسية كما تم التأكيد عليها في دستور سنة 2014، حيث أنها وثيقة تضمن الحقوق الأساسية للطّفل مثل الكرامة والصحة والتعليم، فضلاً عن الحماية من جميع أشكال العنف والتمييز.

وينعكس هذا الالتزام أيضًا في العديد من الوثائق الاستراتيجية الوطنية، مثل مخطط التنمية للفترة 2023-2025، والاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة (2017-2021)، والسياسة المندمجة لوقاية وحماية الأطفال (2021)، ومجلة حماية الطفل.

وتهدف هذه الوثائق إلى تعزيز حقوق الطفل وحمايتها على جميع مستويات الحياة، من خلال إدراج إجراءات ملموسة وتدابير محددة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التقدم الملموس، لا تزال هناك تحديات قائمة، لا سيما فيما يتعلق بالانتفاع العادل بالخدمات الصحية والتعليمية، ومكافحة الفقر الذي يؤثر على العديد من الأطفال.

ولمواجهة هذه التحديات، تلتزم تونس بتكثيف جهودها لضمان استفادة جميع الأطفال، دون تمييز، من حقوقهم بشكل كامل، من خلال وضع آليات مناسبة لتلبية احتياجاتهم الخصوصيّة.

مثّل منشور إعداد ميزانية الدّولة لسنة 2025 التزاما واضحا من الحكومة التونسية بإدراج حقوق الطفل في السّياسات العمومية والميزانية. وفي هذا الإطار، سيتم العمل على مواصلة تكريس الدور الاجتماعي للدولة، لا سيما من خلال ضمان نماء ورفاه الأطفال بما يحقق مصلحتهم الفضلى.

ترمي هذه المنهجية إلى إدراج هذه الالتزامات في السياسات العمومية للوزارات المعنية وتخصيص الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الأطفال.

هذا وتمثّل الميزانية المراعية لحقوق الطفل مقاربة منهجية تضمن مراعاة احتياجات الأطفال عند تخطيط وتنفيذ السياسات العمومية. ويمكّن إدراج حقوق الطفل في إعداد الميزانية من تعزيز الشفافية والمساءلة لدى الجهات الفاعلة. إذ أنّه يتمّ إبراز الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الخصوصيّة للأطفال وتقييم التزام مختلف الجهات الفاعلة المعنية. ويبدأ ذلك بتحليل دقيق لاحتياجات الأطفال وتقييم الأولويات، بما يسمح باتخاذ قرارات صلب ميزانيّة مستنيرة وأكثر إنصافًا.

وبهذه الطريقة، فإن إعداد ميزانية مراعية لحقوق الطفل تحسن من إبراز أولويات حقوق الطفل والموارد المخصصة لها على وجه التحديد. وفي الوقت نفسه، يعزز ذلك من مساءلة الجهات الفاعلة في القطاع العام، وتطالبها بتبرير استخدام الأموال لحماية حقوق الطفل والإبلاغ عنها.

وفي ذات السّياق تتطلب منهجية الأداء تحديداً دقيقاً للأهداف والمؤشرات المرتبطة بالأولويات المحددة لحقوق الطفل، والمستمدة من الإطار الاستراتيجي للسياسة العمومية المعنية. ويتيح هذا التوجه إمكانية القياس الفعال لأثر الإجراءات المتخذة على حقوق الطفل، وبالتالي ضمان أن السياسات التي يتم تنفيذها تلبي فعليّا احتياجاتهم.

تهدف بطاقة تكريس حقوق الطفل إلى إعداد وثيقة ملحقة بالأساس للمشروع السّنوي للأداء، مما يجعلها أكثر شمولاً وشفافية. فهي لا تحدد التزامات السياسة العمومية بشكل عام فحسب، بل تسلط الضوء أيضًا على كيفية دعم هذه السياسات لحقوق الطفل وحمايتها على وجه التحديد. وتوضح هذه البطاقة تفاصيل عملية تحديد الإجراءات ذات الأولوية، وتبرير اختيارها وتحديد برمجتها. هذه العناصر، التي غالبًا ما تكون غائبة عن المحتوى الرئيسي للمشروع السّنوي للأداء، يتم شرحها هنا لتقديم نظرة عامة أكثر شفافية وتعمّقًا عن كيفية تحديد الأولويات وإدراجها في السياسات العمومية.

1. المصطلحات

ميزانية مراعية للطفل	تعتبر الميزانية المراعية للطفل إطار عمل "لضمان تلبية مخصصات الميزانية لاحتياجات الأطفال وتكريس حقوقهم، باستخدام أدوات لتوجيه القرارات المتعلقة بالميزانية".[1] يشمل ذلك تحليل ميزانية الدّولة (نفقات وموارد) لضمان تخصيصها بشكل متناسب في المجالات التي يستفيد منها الأطفال بشكل مباشر، مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.
حقوق الطفل	حقوق الطفل هي حقوق الإنسان المكيفة مع الاحتياجات الخصوصيّة للأطفال، وتنطبق على كل شخص دون سن 18 سنة (ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق على الطفل). وهي تهدف إلى توفير حماية خاصة للأطفال باعتبارهم كائنات بشرية كاملة، مع مراعاة ضعفهم وحاجتهم إلى النمو.
اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة	هي اتفاقية دولية مصادق عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989. وهي أول وثيقة دولية ملزمة قانوناً مكرسة خصيصاً لحماية حقوق الطفل. وتهدف اتفاقية حقوق الطفل إلى ضمان وحماية الحقوق الأساسية لجميع الأطفال، وهي تشمل كل طفل يقل سنه عن 18 عاماً. وتضع هذه المعاهدة إطاراً عالمياً لضمان احترام حقوق الطفل وحمايتها وتكريسها، مع مراعاة ضعفهم واحتياجاتهم الخصوصيّة.
المبادئ الأساسية لحقوق الطفل	تستند اتفاقية حقوق الطفل إلى أربعة مبادئ توجيهية هي عدم التمييز: يحق لجميع الأطفال التمتع بجميع الحقوق دون تمييز من أي نوع. مصالح الطفل الفضلى: في جميع القرارات التي تؤثر على الأطفال، يجب أن تكون مصالحهم الفضلى هي الاعتبار الأساسي. الحق في الحياة والبقاء والنمو: يجب على الدول ضمان بقاء كل طفل ونموه. المشاركة: للأطفال الحق في التعبير عن آرائهم بكل حرية في جميع المسائل التي تمسهم، ويجب أن تؤخذ هذه الآراء بعين الاعتبار.
الأولويات الاستراتيجية لحقوق الطفل	نشير هنا إلى الأهداف ومجالات التدخل التي تختار الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إعطاءها الأولوية من أجل ضمان حقوق الطفل وتعزيزها. وغالباً ما يتم تحديد هذه الأولويات في إطار السياسات العمومية أو الاستراتيجيات الوطنية أو برامج العمل الوطنية، وتهدف إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال مع احترام حقوقهم الأساسية.
إطار الأداء	وكما هو منصوص عليه في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، فإن الهدف من إطار الأداء هو جعل السياسة العمومية أكثر شفافية من خلال تقسيم نفقات الميزانية إلى مهام وبرامج وبرامج فرعية. و يمكن من قياس وتحسين فعالية تنفيذ الميزانية من خلال تحديد الاستراتيجية والأهداف ومؤشرات الأداء.
الإطار المنطقي	هي أداة أساسية للتصرّف والتواصل للتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم المشاريع والبرامج. وهي معروضة في شكل مصفوفة تدمج العناصر الرئيسية للمشروع، وتقدم رؤية شاملة متماسكة.
المحاور الاستراتيجية	هي التوجهات الرئيسية التي يدعمها تنفيذ محاور العمل/الأنشطة التي تلزم المهمة/البرنامج على المدى الطويل وبطريقة مستقرة من أجل تحقيق هدف أو أكثر. والمحور الاستراتيجي ليس هدفاً بعينه؛ فقد يشمل المحور الواحد عدة أهداف.
الأولويات الاستراتيجية	هي التوجهات الاستراتيجية التي تعرض قضايا السياسة العمومية التي تعتبر الأكثر أهمية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية حسب السياق.
الأهداف الاستراتيجية	وهي الأهداف التي تضعها المهمة لنفسها بهدف تحقيقها خلال فترات زمنية محددة. وتعبر الأهداف عن الأولويات الأنسب لتحقيق أهداف البرنامج.
الأهداف العملياتية	وهي تعكس أداء الهياكل المعنية بتنفيذ البرنامج. وليس لهذه الأهداف العملياتية أهمية كبيرة في تحديد نتائج السياسة، وتساهم هذه الأهداف العملياتية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

[1] اليونيسف. "مجموعة أدوات اليونيسف للإدارة المالية العامة." (2020).

الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل	تحديد أهداف معينة تراعي حقوق الطفل وتعطيها الأولوية في تخطيط وتنفيذ البرامج والمبادرات. وتهدف هذه الأهداف إلى الاستجابة للاحتياجات والتحديات الخاصة التي يواجهها الأطفال، مع ضمان احترام حقوقهم وحمايتها.
مؤشر الأداء	يستخدم المؤشر للقيام بتقييم موضوعي لمدى امكانية تحقيق هدف استراتيجي معين. ويجب أن يُظهر ارتباطاً منطقياً قوياً بالهدف المحدد وأن يتيح قياس إنجازه على وجه التحديد.
المؤشر العملياتي	هو مقياس محدد يوفر تقييمًا موضوعيًا للتقدم المحرز نحو تحقيق هدف عملياتي معين. ويجب أن يرتبط مباشرة بالهدف العملياتي المعني وأن يوفر معلومات دقيقة وموثوقة عن التقدم المحرز نحو تحقيقه.
مؤشر النشاط	هو مقياس محدد يوفر تقييمًا موضوعيًا لمدى إنجاز نشاط معين. ويجب أن يرتبط مباشرة بالنشاط المعني ويوفر معلومات دقيقة وموثوقة عن مستوى تقدمه ودرجة إنجازه.
طبيعة المؤشر	هناك ثلاث تصنيفات وهي مؤشرات الفعالية ومؤشرات الجودة والنجاعة
نوع المؤشر	يتم تمييز نوع المؤشر بالرجوع إلى سلسلة النتائج. لذلك تم تحديد خمسة أنواع من المؤشرات: -مؤشر الوسائل -مؤشرات الأنشطة -مؤشرات نتائج -مؤشر النتائج الوسيطة - مؤشرات الأثر أو مؤشرات النتائج النهائية
خطة العمل	خطة العمل هي وثيقة تحدد الإجراءات الرئيسية التي يجب اتخاذها لتحقيق هدف ما. وتتألف أساساً من وصف للخطوات التي يتعين اتباعها وجدول زمني بالإضافة إلى الموارد المخصصة (التمويل).
تحليل العلاقة السببية	وهو أسلوب تحليلي يهدف إلى تحديد العوامل الكامنة وراء الأسباب الجذرية وعلاقات السبب والنتيجة التي تساهم في وجود المشكلة . والهدف من هذا التوجه هو فهم الآليات الكامنة في أصل المشكلة، وتجاوز الأعراض الظاهرة، من أجل وضع حلول مستدامة وهادفة لحلها بفعالية، والتي ستترجم إلى خطة عمل لتحسين الوضع (المشكلة) أو حتى تحويلها. من خلال أخذ الوقت الكافي لتحليل الأصل الحقيقي للمشكلة، أي السبب الجذري، يمكننا حلها بشكل نهائي بدلاً من تنفيذ حل مؤقت.
السبب	هو عامل أو حدث يكون له تأثير مباشر أو غير مباشر، عند وجوده، على وقوع حدث آخر أو موقف معين. وفي سياق تحليل العلاقة السببية، يتم تحديد السبب كعنصر رئيسي يساهم في ظهور أو استمرار مشكلة أو انتهاك لحقوق الطفل. إن فهم وتحديد أسباب المشكلة أمر ضروري لوضع الحلول والإجراءات المستهدفة لحلها بشكل مستدام وفعال.
السبب المباشر	يشير **السبب المباشر** لمشكلة استراتيجية تتعلق بحقوق الطفل وإلى عامل أو مجموعة من العوامل التي تساهم مباشرة في ظهور مشكلة تؤثر على حقوق الطفل.
السبب الرئيسي	هذا هو السبب الذي له أكبر تأثير على حدوث السبب المباشر ويعتبر بشكل عام العامل الرئيسي الذي يجب معالجته من أجل حل المشكلة بشكل فعال.
الأسباب الضمنية	هي العوامل أو الأحداث التي تساهم بشكل غير مباشر في حدوث مشكلة أو انتهاك لحقوق الطفل . كما يمكن اعتبار الأسباب الضمنية على أنها الأسباب التي تفسر الأسباب الرئيسية.
السبب الجذري	إنه أعمق الأسباب الكامنة التي تؤدي إلى ظهور مشكلة أو إلى انتهاك حقوق الطفل. ولإيجاد حل دائم للمشكلة، من الضروري تحديد الأسباب الجذرية ومعالجتها. وتمثل الأنشطة الواردة في خطة العمل حلولاً للأسباب الجذرية.

2.تفسير محتوى البطاقة

توضح بطاقة تكريس حقوق الطفل، الواردة في الملحق 1، التزام رئيس البرنامج بمراعاة حقوق الطفل في السياسات العمومية. وتعدّ ثمرة عملية ترجمة الأولويات الاستراتيجية المتعلقة بحقوق الطفل، كما وردت في اتفاقية حقوق الطفل، إلى خطط عمل تنفيذية.

مع مراعاة المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في مخطط التنمية للفترة 2023-2025، والاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة (2017-2021)، والسياسة المندمجة لوقاية وحماية الأطفال لسنة (2021)، وكذلك الأهداف الاستراتيجية القطاعية للوزارات الاجتماعية (وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية)، تم اختيار الأولويات التالية:

- تعزيز التعليم المتاح والجيّد والشامل للجميع.
- تعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال الاستغلال والعنف.
- تعزيز صحة الأطفال ورفاههم.
- تعزيز الحماية الاجتماعية للأطفال قادرة على الصمود في مواجهة الصدمات.
- تعزيز بيئة ملائمة لنمو الأطفال وتحقيقهم لذواتهم.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد أربعة محاور أفقية تراعي كلّ منها:

- النوع الاجتماعي.
- مناهضة التمييز.
- الصمود أمام التغيّرات المناخيّة.
- احتياجات الأطفال حاملي الإعاقة.

تعكس هذه البطاقة تحليلاً معمقاً للسياسة العمومية فيما يتعلق بحقوق الطفل، مما يتيح تحديد المشاكل. وهي تستند إلى تحليل العلاقة السببية الضرورية لتحديد الأسباب العميقة للمشاكل المتعلقة بحقوق الطفل، وترتيبها حسب أهميتها والتمييز بين الأسباب الرئيسية والأسباب الضمنية وراءها.

ويضمن هذا التوجه المنظم أن تكون الأنشطة متماشية مع الأهداف المراعية لحقوق الطفل وتسهم بفعالية في تحقيقها، وأن تعكس المؤشرات مدى تحقيق هذه الأهداف بصدق.

تنقسم بطاقة التعهدات تجاه حقوق الطفل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، سيتم شرحها بالتفصيل في هذا الدليل طبقا لما يلي:

- **الإطار العام:** يتمّ فيه عرض العناصر السياقية ذات الصلة لفهم القضايا المتعلقة بحقوق الطفل.
- **مساهمة السياسات العمومية في تكريس حقوق الطفل:** تحليل لكيفية دعم السياسات العمومية وتعزيز حماية حقوق الطفل.
- **ملخص تعهدات المهمة تجاه حقوق الطفل:** ملخص للأعمال التي ستتعهّد بها المهمة لتكريس حقوق الطفل.

تمكّن هذه الهيكلة من ضمان الوضوح في عرض الأعمال، مما يسهل فهم وتقييم الإجراءات المتخذة لتعزيز حقوق الطفل.

هذا ويمكّن تحديد الأطر المنطقية وخطط العمل حسب الأهداف من توضيح مختلف أجزاء هذه البطاقة. وبالتالي سيضمن هذا التوجه المهيكل، من ناحية، أن تكون الأنشطة ملائمة للأهداف المراعية لحقوق الطفل وتساهم بفعالية في تحقيقها، وستضمن من ناحية أخرى، أن المؤشرات تعكس مدى تحقيق الأهداف فعليا.

تتمحور بطاقة التعهدات تجاه حقوق الطفل حول الأجزاء الرئيسية الثلاثة التالية، والتي سيتم شرحها في هذا الدليل:

- **الإطار العام**
- **مساهمة السياسات العمومية في تكريس حقوق الطفل**
- **ملخص تعهدات المهمة تجاه حقوق الطفل**

1.2. السياق العامّ

يعرض هذا الجزء تحديات المهمة فيما يتعلق بحقوق الطفل .

وإذا كانت المهمة مسؤولة عن سياسة عمومية أو أكثر من السياسات العمومية التي تساهم مباشرة في تكريس حقوق الطفل وبالتالي ترتبط مباشرة بواحد أو أكثر من المجالات الاستراتيجية وذات الأولوية، ينبغي تقديم لمحة عامة موجزة عن التشخيص وعن حالة الأطفال فيما يتعلق بالمجال الاستراتيجي المعني. ويجب أن تكون هذه اللمحة العامة مدعومة ببيانات موضوعية من أجل تسليط الضوء على القضايا المتعلقة بحقوق الطفل.

ومن ناحية أخرى، إذا لم تتضمن المهمة سياسة عمومية تساهم بوضوح في حقوق الطفل ولم تكن صلتها بأولوية استراتيجية واحدة على الأقل مباشرة، فمن الضروري تسليط الضوء على الجوانب أو الأنشطة المتعلقة بحقوق الطفل.

ويجب توضيح أثر هذه الجوانب أو الأنشطة على وضعية الأطفال وعلى الحقوق (المحاور ذات الأولوية المختارة) وتبريرها ببيانات موضوعية مستمدة من التشخيص الذي تم إجراؤه في الميدان.

2.2.مساهمة السياسات العمومية في تكريس حقوق الطفل

يتمّ تحليل مساهمة كل مهمة في تكريس حقوق الطفل من خلال مختلف السياسات العمومية الرّاجعة بالنّظر إلى كلّ برنامج. ويتم اتباع منهجية صارمة لكل برنامج، مما يتيح وضع خطط عمل تنفيذية تحيل إلى المجالات ذات الأولوية المتعلقة بحقوق الطفل.

وبالنسبة لكل هدف استراتيجي من إطار الأداء لكل برنامج، يتم اعتماد المنهجية التالية:

- تحديد المحاور ذات الأولوية المتعلقة بحقوق الطفل بما يتوافق مع الهدف الاستراتيجي.
- تنزيل الهدف الاستراتيجي إلى أهداف عملياتية مراعية لحقوق الطفل.
- تحديد أنشطة، استناداً إلى تحليل العلاقة السببية إنطلاقا من البحث عن مبررات الأهداف العملياتية باستخدام توجه الإطار المنطقي.
- تحديد المؤشرات العملياتية لتقييم مدى تحقيق الأهداف.
- تحديد مؤشرات الأنشطة لقياس مدى تنفيذ هذه الأنشطة.
- تقدير الميزانية المخصصة لكل نشاط.

بالنسبة للمؤشرات والميزانية المخصصة، تُعرض إنجازات السنة السابقة على أنها1-N، وتعرض التقديرات للسنة الحالية على شكل N، وتعرض التقديرات للسنوات المقبلة على شكل N+1 (السنة التي ستدرج في الميزانية) و2+N.

تم تنظيم هذا الجزء لكل برنامج على النحو التالي:

- الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل
- خطة العمل التي تغطي تعهدات البرنامج nتجاه حقوق الطفل
- التحليل المراعي لحقوق الطّفل

1.2.2الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل

بالنسبة لكل برنامج، يتم تقسيم الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف عملياتية تراعي حقوق الطفل، بعد تحديد المحاور ذات الأولوية التي تتماشى مع هذه الأهداف. ثم تُعرض هذه المعلومات في جدول منظم على النحو التالي:

الجدول 1:الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل

الهدف الإستراتيجي(1)n

المحاور	الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
المحور عدد 1(2)	الهدف العملياتي 1			
	الهدف العملياتي عدد n(4)			
المحور عدد n(3)	الهدف 1العملياتي			
	الهدف العملياتي عدد n(4)			

(1) سيتم إعادة نفس الجدول بالنسبة للأهداف الاستراتيجية التي ستتنزل إلى أهداف عملياتية مراعية للأطفال.
(2) المحور عدد 1 المذكور أعلاه هو الأولوية الاستراتيجية الأولى لحقوق الطفل والمرتبطة بالهدف الاستراتيجي المعني بحقوق الطفل ولا يتوافق بالضرورة مع الأولوية الاستراتيجية الأولى المدرجة بإطار الأداء.
(3) سيتم إعادة نفس التمشي بالنسبة للمحاور الاستراتيجية ن لحقوق الطفل المرتبطة بالهدف الاستراتيجي المعني.
(4) سيتم إعادة نفس التمشي بالنسبة للأهداف العملياتية n ن المراعية للطفل و[2]المرتبطة بالهدف الاستراتيجي والمحور المعني .

يقدم الجدول 1، الذي تم وضعه لكل برنامج، قائمة شاملة بالأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل. كما يلخص أيضاً تحليل العلاقة السببية الذي أدى إلى تحديدها، مع تحديد الأنشطة المحددة المرتبطة بهذه الأهداف.

تحديد الأهداف العملياتية:

يسلط هذا الجدول الضوء على الأسباب المباشرة، أي العوامل التي ساهمت في تنزيل الأهداف العملياتية من الأهداف الاستراتيجية، فيما يتعلق بالمحاور ذات الأولوية. وهذا التوجه التحليلي ضروري لفهم أساس الأهداف وملاءمتها مع حقوق الطفل.

ويتّجه أن تؤخذ أبعاد الأداء الثلاثة - الفعالية والجودة والنجاعة في الاعتبار، قدر الإمكان، عند تحديد الأهداف العملياتية

تحليل العلاقة السببية:

يخضع تحليل العلاقة السببية لجملة من المراحل أولها أن الأسباب الجذرية، التي تم تحديدها على أنها ذات تأثير كبير على النتائج المتوقعة، هي تلك التي استرشدنا بها في تحديد الأنشطة المفصلة في جدول لاحق. ومن خلال التركيز على هذه الأسباب الجذرية، يصبح من الممكن التخطيط للقيام بتدخلات هادفة وفعالة للاستجابة للتحديات المتعلقة بحقوق الطفل.

ثانياً، تحديد الأسباب الضمنية، وهي جميع الأسباب التي تنشأ عنها وتفسر الأسباب الرئيسية. وتمثل الأسباب الجذرية الأسباب الكامنة الأعمق التي ستوجه تحديد الأنشطة.

من خلال التركيز على الأسباب الجذرية، يصبح من الممكن تصميم تدخلات مستهدفة وفعالة للاستجابة للمشاكل المتعلقة بحقوق الطفل.

[2]سيتم استخدام نفس الجداول بالنسبة للبرامج في المهمة المعنية بالأولوية الاستراتيجية لحقوق الطفل

تعتبر الأسباب الرئيسية والأسباب الجذرية من الاسباب التي ستدرج على مستوى البطاقة التفسيرية. لذلك من الضروري أن تعكس صياغة السبب الجذري الفكرة الواردة في الأسباب الأساسية التي تسبقه، بحيث يمكن إقامة صلة واضحة بينها وبين الأسباب الرئيسية.

وترد الجداول التي توضح تقسيم الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف عملياتية مراعية لحقوق الطفل تباعاً.

2.2.2خطة العمل لتنفيذ تعهدات البرنامج n تجاه حقوق الطفل

تم وضع خطة عمل خاصة بحقوق الطفل للبرنامج باستخدام منهج الإطار المنطقي وتحليل العلاقة السببية.

ولتبسيط تقديم ذلك، تم تقسيم خطة العمل إلى جدولين:

i. **الأهداف العملياتية والمؤشرات المراعية لحقوق الطفل**

الجدول 2: الأهداف العملياتية والمؤشرات المراعية لحقوق الطفل

المحاور	الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل	المؤشرات العملياتية				
		إسم المؤشّر	الإنجازات N-1	التقديرات N	التقديرات N+1(1)	التقديرات N+2
الهدف الإستراتيجي 1						
المحور 1						
المحور n						
الهدف الإستراتيجي n						
المحور 1						
المحور n						

(1) 1+N : السنة التي سيتم إدراجها في الميزانية

ويبين الجدول 2 بالتفصيل الأهداف المراعية لحقوق الطفل لكل برنامج، وكذلك المؤشرات العملياتية المرتبطة بها لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف. وبالنسبة لكل برنامج وهدف استراتيجي معني، تم تنظيم الجدول في ثلاثة خانات، تنقسم كل منها إلى خانات فرعية، وفقاً للهيكل التالي:

المحاور الاستراتيجية

- **الخانة الأولى** خصصت هذه الخانة للمحاور التي تعكس الأولويات الاستراتيجية المتعلقة بحقوق الطفل، والتي تم دمجها في إطار الهدف الاستراتيجي المعني. وتُستخدم هذه الأولويات كأساس لجميع الإجراءات المتوخاة.

الأهداف العملياتية

- **الخانة الثانية** تقدم هذه الخانة تفاصيل الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل، والمرتبطة بمحور ذو أولوية والمستمدة من الهدف الاستراتيجي للبرنامج. هذه الأهداف العملياتية هي خطوات رئيسية نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي.

المؤشرات العملياتية

- **الخانة الثالثة** تعرض هذه الخانة المؤشرات العملياتية المرتبطة بهذه الأهداف. وينبغي أن تعكس هذه المؤشرات تحقيق الأهداف كمؤشرات للنتائج وليس كمؤشرات للأنشطة. وتنقسم هذه الخانة إلى خانات فرعية تحدد تسمية المؤشرات وقيمتها للسنوات N-1 و N و N+1 و N+2.

تفاصيل عن السنوات

- تعتبر السنة الحالية، المشار إليها بحرف "N"، السنة التي تم فيها إعداد بطاقة التعهدات. وبالتالي، فإن قيم المؤشرات لهذه السنة هي توقعات نظرًا لأن السنة لم تكتمل بعد.

بطاقة المؤشرات العملياتية

- لضمان أن تكون المؤشرات واضحة ودقيقة، من الضروري إنشاء بطاقة مؤشرات لكل مؤشر عملياتي، كما هو الحال بالنسبة لمؤشرات الأداء. يجب أن تحدد هذه البطاقة بوضوح الجهة المسؤولة عن المؤشر وصيغته وطبيعته ونوعه ومصدر (مصادر) المعلومات للبيانات التي يستند إليها، وأي إعادة صياغة ضرورية للبيانات.
- يوصى بشدة أن يتم إعداد بطاقة المؤشرات العملياتية هذه باستخدام النموذج المقترح في الملحق، من أجل ضمان اتباع توجه موحد وفعال لرصد الأهداف المتعلقة بحقوق الطفل.

ii. الأنشطة المراعية لحقوق الطفل ومؤشراتها

الجدول 3: الأنشطة المراعية لحقوق الطفل ومؤشراتها

المحاور	أنشطة مراعية لحقوق الطفل		مؤشرات الأنشطة					الميزانية				مصادر التمويل الأخرى
	الصّنف	الأنشطة	إسم المؤشّر	الإنجازات N-1	التقديرات N	التقديرات N+1	التقديرات N+2	N-1	N	N+1(4)	N+2	
الهدف الإستراتيجيn :												
الهدف العملياتي المراعي للطفل 1												
		مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1										
الهدف العملياتي المراعي للطفل n												
		مجموع ميزانية الهدف n العملياتي										
	مجموع الميزانية للأهداف العملياتية البرنامج n											

يوضح الجدول 3 الأنشطة المرتبطة بكل برنامج، إلى جانب المؤشرات والميزانية المخصصة لها. وبالنسبة لكل هدف عملياتي منزّل من هدف استراتيجي، فإن الجدول منظم في أربعة خانات، كل منها مقسم إلى خانات فرعية، وفقاً للهيكل التالي:

المحاور الاستراتيجية

- **الخانة الأولى:** خصصت هذه الخانة للمحاور التي تعكس الأولويات الاستراتيجية المتعلقة بحقوق الطفل، والتي تم دمجها في إطار الهدف الاستراتيجي المعني. وتُستخدم هذه الأولويات كأساس لجميع الإجراءات المتوخاة.

الأنشطة

- **الخانة الثانية:** تشير هذه الخانة إلى الأنشطة التي تعتبر أنسب الحلول لمعالجة الأسباب الجذرية التي تم تحديدها سابقاً. وقد تم تجميع هذه الأنشطة في أصناف كبرى، مبوّبة في الخانة الفرعية الأولى، لتسهيل الفهم والتحليل.

مؤشر النشاط

- **الخانة الثالثة:** هذه الخانة مخصصة لمؤشرات النشاط، والتي تسمح بالقيام بتقييم موضوعي لمدى التقدّم في إنجاز كل نشاط. وهذه المؤشرات ضرورية لقياس أثر وفعالية الإجراءات المتخذة.

الميزانية

- **الخانة الرابعة:** تظهر هذه الخانة الميزانية المخصصة لكل نشاط، وتقدم تقديرًا للموارد المطلوبة لتنفيذها. وهنا يجدر الذكر بأن الميزانية لا يمكن تقييمها بدقة إلا بعد وضع كل نشاط قيد التنفيذ.

معلومات متعلقة بالميزانية

- ويقدم الجدول أيضًا معلومات عن مؤشرات النشاط والميزانية المخصصة للسنة N-1، بالإضافة إلى تقديرات الميزانية للسنوات N و N+1 و N+2. ويمكّن ذلك من إعطاء فكرة واضحة واستشرافية للموارد المخصصة والنتائج المتوقعة.

3.2.2 التحليل المراعي لحقوق الطّفل

بالنسبة لكل برنامج، يتم وضع خطة عمل مراعية لحقوق الطفل، ويتم تقديم ملاحظات مفصلة في هذا الجزء. ومن الضروري أن تدرج في هذه الملاحظات جميع البيانات الكمية والنوعية التي تبرر الخيارات المتخذة، ولا سيما:

اختيار الأهداف العملياتية

- **تبرير الأهداف:** يتّجه استعمال التّحليل لتبرير اختيار الأهداف العملياتية والتحديات الأساسية التي أدت إلى اختيار هذه الأهداف. ومن المهم توضيح مدى إستجابة هذه الأهداف للاحتياجات التي تم تحديدها وقدرتها على رفع التحديات في المجال.

الفئات المستهدفة

- **تحديد المستفيدين:** من المهم تحديد الفئة (الفئات) التي تستهدفها الأنشطة، وذلك بكلّ وضوح. ويتّجه على هذا المستوى توفير معلومات عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد المعنيين، لضمان ملاءمة التدخلات ذات صلة.

الأثر المنشود

- **تقييم الأثر:** يتّجه أن تتناول الملاحظات أيضًا الأثر المتوقع للأنشطة على تحقيق المحور n. ومن الضروري الإشارة إلى كيفية مساهمة هذه الأنشطة في تحسين الظروف المعيشية للأطفال وتعزيز حقوقهم، باستخدام الأدلة حيثما أمكن.

اختيار توقعات المؤشرات

- **ملاءمة المؤشرات:** يتّجه إيلاء اهتمام خاص لاختيار تقديرات المؤشرات. ويتّجه أن يقدّم التحليل سبب/ أسباب اختيار مؤشرات معينة لقياس مدى تنفيذ الأنشطة، مع مراعاة ملاءمتها وقدرتها على بلوغ النتائج المرجوة.

الميزانية التقديرية

- **تبرير الميزانية:** أخيراً، لا بد من تقديم ميزانية تقديرية مخصصة لتنفيذ هذه الأنشطة. ويجب أن تبرر الملاحظات هذه الميزانية، مع مراعاة الموارد المطلوبة والتكاليف المرتبطة بها وكيفية مساهمة الميزانية في تحقيق الأهداف العملياتية.

3.2ملخص تعهدات المهمة تجاه حقوق الطفل

يقدم هذا الجزء ملخصاً لتعهدات المهمة تجاه تكريس حقوق الطفل.

وتم تقسيم هذا الملخص على جدولين، هما الجدولان 4 و5:

يقدم الجدول 4 ملخصاً للأهداف المراعية حقوق الطفل والمؤشرات العملياتية المرتبطة بها لجميع برامج المهمة، وذلك حسب المحور ذو الأولوية.

ويتضمن الجزء الثاني من البطاقة مساهمة كل برنامج في مختلف المحاور ذات الأولوية، من خلال الأهداف العملياتية، كل برنامج على حدة.

أما في الجزء الثالث، فيتم تسليط الضوء على المحور ذي الأولوية، وتُعرض مساهمة جميع البرامج في هذا المحور بطريقة موحدة.

ويقدم الجدول 5 أيضًا ملخصًا، حسب محور الأولوية المعني، للأهداف العملياتية والأنشطة المراعية لحقوق الطفل، وكذلك المؤشرات والميزانيات المرتبطة بها لجميع البرامج في المهمة. وفي هذا الجدول، يتم تسليط الضوء على المحور ذي الأولوية، ويتم عرض مساهمة جميع البرامج في تنفيذ الأنشطة المرتبطة بهذا المحور بطريقة موحدة.

الجدول 4: ملخص الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل

البرامج	الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل	المؤشرات العملياتية				
		إسم المؤشّر	الإنجازات N-1	التقديرات N	التقديرات N+1(3)	التقديرات N+2
المحور 1 :						
البرنامج 1						
البرنامج n						
المحور n						
البرنامج 1						
البرنامج n						

الجدول 5: ملخص الأنشطة المراعية لحقوق الطفل حسب المحور

الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل	أنشطة مراعية لحقوق الطفل		مؤشرات الأنشطة					الميزانية				مصادر التمويل الأخرى
	الأصناف	الأنشطة	إسم المؤشّر	الإنجازات N-1	التقديرات N	التقديرات N+1	التقديرات N+2	N-1	N	N+1(4)	N+2	
المحورn :												
البرنامج 1												
		مجموع ميزانية المحورn البرنامج 1										
البرنامج n												
		مجموع ميزانية للمحورn البرنامج n										
		مجموع الميزانية للمحورn										

الملاحق

بطاقة تكريس حقوق الطفل ـ تعهدات

I. السّياق العام

عرض تحديات المهمة فيما يتعلق بتكريس حقوق الطفل.

II. مساهمة السياسات العمومية في تكريس حقوق الطفل

1. البرنامج ن1

1.1. الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل

الهدف الإستراتيجي 1(1)

المحاور	الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
المحور عدد 1 (2)	**الهدف العملياتي 1**			
	الهدف العملياتي عدد (4)ن			
المحور عدد (3) ن	**الهدف العملياتي 1**			
	الهدف العملياتي عدد (4)ن			

(1) على إعتبار أنه ليس كل الأهداف الاستراتيجية المدرجة بإطار الأداء معنية بحقوق الطفل فإن الهدف الاستراتيجي المذكور أعلاه هو الهدف الذي يتنزل منه أهداف عملياتية ولا يمثل ضرورتا الهدف الاستراتيجي الأول المدرج بإطار الأداء.

(2) المحور عدد 1 المذكور أعلاه هو الأولوية الاستراتيجية الأولى لحقوق الطفل والمرتبطة بالهدف الاستراتيجي المعني بحقوق الطفل ولا يتوافق بالضرورة مع الأولوية الاستراتيجية الأولى المدرجة بإطار الأداء.

من الجدير بالذّكر أنّه بالنسبة إلى **المحاور** فهي 5 طبقا لما يلي:

- تعزيز التعليم الجيّد والشامل للجميع
- تعزيز صحة الأطفال ورفاههم.
- تعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال التهديد والاستغلال والعنف
- تعزيز حماية الاجتماعية للأطفال
- تعزيز بيئة ملائمة لنمو الأطفال وتحقيقهم لذواتهم

(3) سيتم إعادة نفس التمشي بالنسبة للمحاور الاستراتيجية ن لحقوق الطفل المرتبطة بالهدف الاستراتيجي المعني.

(4) سيتم إعادة نفس التمشي بالنسبة للأهداف العملياتية ن المراعية للطفل و[3]المرتبطة بالهدف الاستراتيجي والمحور المعني .

[3] سيتم استخدام نفس الجداول بالنسبة للبرامج ن في المهمة المعنية بالأولوية الاستراتيجية لحقوق الطفل

الهدف الإستراتيجي (1 ن)

المحاور	الأهداف العملياتية المراعاة لحقوق الطفل	الأسباب المباشرة	الأسباب الرئيسية	الأسباب الجذرية
المحور عدد 1(2)	**الهدف 1 العملياتي**			
	الهدف العملياتي عدد (4)			
المحور عدد ن **n**(3)	**الهدف العملياتي 1**			
	الهدف العملياتي عدد ن **n**(4)			

(5) سيتم إعادة نفس الجدول بالنسبة للأهداف الاستراتيجية التي ستتنزل إلى أهداف عملياتية مراعية للأطفال.

(6) المحور عدد 1 المذكور أعلاه هو الأولوية الاستراتيجية الأولى لحقوق الطفل والمرتبطة بالهدف الاستراتيجي المعني بحقوق الطفل ولا يتوافق بالضرورة مع الأولوية الاستراتيجية الأولى المدرجة بإطار الأداء.

(7) سيتم إعادة نفس التمشي بالنسبة للمحاور الاستراتيجية ن لحقوق الطفل المرتبطة بالهدف الاستراتيجي المعني.

(8) سيتم إعادة نفس التمشي بالنسبة للأهداف العملياتية n ن المراعية للطفل و[4]المرتبطة بالهدف الاستراتيجي والمحور المعني

2.1. خطة العمل لتنفيذ التزامات البرنامج ن

i. الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية لحقوق الطفل

المحاور	الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل	المؤشرات العملياتية				
		اسم المؤشر	إنجازات س-1	تقديرات س	تقديرات س+1	تقديرات س+2
الهدف الإستراتيجي 1						
المحور 1						
الهدف الإستراتيجي ن						
المحور 1						
المحور ن						

(2) س+1 : السنة التي سيتم إدراجها في الميزانية

[4] سيتم استخدام نفس الجداول بالنسبة للبرامج ن في المهمة المعنية بالأولوية الاستراتيجية لحقوق الطفل

ii. الأنشطة المراعية لحقوق الطفل ومؤشراتها

المحاور	أنشطة مراعية لحقوق الطفل		مؤشرات الأنشطة					الميزانية					مصادر التمويل الأخرى
	الصّنف	ملخّص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات س-1	تقديرات س	تقديرات س+1	تقديرات س+2	س-1	س	س+1(4)	س+2		
الهدف الإستراتيجي ن :													
الهدف العملياتي المراعي للطفل 1													
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1													
الهدف العملياتي المراعي للطفل ن													
مجموع ميزانية الهدف العملياتي ن													

مجموع الميزانية للأهداف العملياتية البرنامج ن										

3.1. التحليل المراعي لحقوق الطفل

يتّجه إدراج، صلب التحليل، جميع البيانات الكمية و/أو النوعية التي تبرر على وجه الخصوص:

-اختيار الأهداف العملياتية والإشكاليات الكامنة وراءها

-الفئة (الفئات) المستهدفة بالأنشطة والمستفيدين منها من الأفراد

-الأثر المتوقع للأنشطة على تحقيق المحور 1

-اختيار تقديرات المؤشرات

- الميزانية التقديرية

iii. ملخص تعهدات المهمة تجاه حقوق الطفل

1. ملخص الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل حسب المحور

البرامج	الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل	المؤشرات العملياتية				
		اسم المؤشر	إنجازات س-1	تقديرات س	تقديرات س+1	تقديرات س+2
المحور 1 :						
البرنامج 1						
البرنامج ن						
المحور ن						
البرنامج 1						
البرنامج ن						

2. ملخص الأنشطة المراعية لحقوق الطفل حسب المحور

الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطفل	أنشطة مراعية لحقوق الطفل		مؤشرات الأنشطة					الميزانية				مصادر التمويل الأخرى
	الصّنف	ملخّص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات س-1	تقديرات س	تقديرات س+1	تقديرات س+2	س-1	س	س+1	س+2	
المحور: ن												
البرنامج 1												
مجموع ميزانية المحور ن البرنامج 1												
البرنامج n												
مجموع ميزانية للمحور ن البرنامج ن												
مجموع الميزانية للمحور ن												

3. التحليل المراعي لحقوق الطفل للمهمّة

الملحق 2

بطاقة المؤشرات العملياتية المراعية لحقوق الطفل

رمز المؤشر: رقم البرنامج: .../ رقم الهدف الاستراتيجي: .../ رقم الهدف العملياتي المراعي لحقوق الطفل: .... / رقم المؤشر: .....

i. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف العملياتي المراعي لحقوق الطفل الذي يتعلق به المؤشر :**
2. **تعريف المؤشر:** القيمة المطلقة/القيمة النسبية
3. **طبيعة المؤشر :**

ii. التفاصيل التقنية للمؤشر

1- صيغة احتساب المؤشر :

2- وحدة المؤشر : نسبة مئوية

4-مصدر البيانات الأساسية لحساب المؤشر :

6-تاريخ توفر المؤشر :

7-القيمة المستهدفة للمؤشر: في N+3

8-المسؤول عن المؤشر :

iii. تفاصيل تحديد المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

المؤشر العملياتي أو مؤشر النشاط	الوحدة	الإنجازات	N	التقديرات		
		N-1		N+1	N+2	N+3
المؤشر						

2. **تفاصيل إحتساب تقديرات للمؤشر N+1**

تفاصيل **إحتساب تقديرات** المؤشر N+1 مفيدة بشكل خاص للمؤشرات المركبة و التي تم احتسابها تلك على أساس معدّل المؤشرات الفرعية. فهي تتيح فهماً لطريقة حساب المؤشر ولمختلف مكوناته، وكذلك فهماً للفرضيات والعوامل التي تؤخذ في الاعتبار لتقديرات N+1.

3. **النقائص الخاصة بالمؤشر**